الأمم المتحدة S/2025/319

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2025 موجهة إليكم من سيد عباس عراقجي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن التقارير المثيرة للقلق التي تفيد بأن النظام الإسرائيلي يستعد لشن هجوم على منشآت وبنى تحتية نووية ومواقع ذات صلة بها في جمهورية إيران الإسلامية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق).

ونظرا للعواقب الكارثية التي تطرحها هذه التهديدات، يشدد وزير الخارجية على أن من واجب مجلس الأمن رسميا، باعتباره جهاز الأمم المتحدة الذي عُهدت إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، الرد بحزم على ذلك ودون تأخير. ويدعو الوزير أيضا الأمين العام ومجلس الأمن إلى إدانة النظام الإسرائيلي بشدة وبشكل لا لبس فيه على هذه الانتهاكات الجسيمة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتهدد بالتسبب في عواقب بعيدة المدى ومزعزعة للاستقرار.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم

090625 290525 25-08084 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 أيار/مايو 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى التهديدات المتكررة التي يُصدرها النظام الصهيوني الإسرائيلي بشن هجوم على المنشآت النووية السلمية لجمهورية إيران الإسلامية. ففي أنباء صدرت مؤخرا نشرتها شبكة سي إن إن في 20 أيار/مايو 2025، ونقلا عن مصادر رسمية تابعة للولايات المتحدة، يُزعم – استنادا إلى معلومات استخباراتية حُصل عليها حديثا – أن النظام الصهيوني يستعد لشن هجوم على المنشآت والبنى التحتية والمواقع النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

1 – لقد خضع البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية وما زال يخضع لرصد واسع النطاق ومستمر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يرد في أي من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي إشارة إلى تغير في اتجاه ذلك البرنامج. وفي الواقع، إن طابعه السلمي قد أُثبت بشكل قاطع وقابل للتحقق.

2 – وعملا بقرارات ومقررات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن أي تهديد بالهجوم على المنشآت النووية يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، يؤكد القرار GC(XXIX)/RES/444، الذي اتخذ في الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن "أي هجوم مسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية وأي تهديد ضدها يشكلان انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة". وعلاوة على ذلك، ينص القرار GC(XXXI)/RES/475 الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام على أن "الهجوم المسلح على منشأة نووية يمكن أن يؤدي إلى انبعاثات مشعة ذات عواقب وخيمة داخل حدود الدولة التي تعرضت للهجوم وخارجها". وبالمثل، يؤكد القرار GC(XXXIV)/RES/533، المتخذ في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام، أن "من شأن أي هجوم مسلح أو التهديد بشن هجوم مسلح على مرفق نووي خاضع للضمانات، سواء كان قيد التشغيل أو قيد الإنشاء، أن ينشئ وضعا يتعين فيه على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتصرف فورا وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

3 – وتؤكد كذلك الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الدول الأطراف في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000 أن "الهجمات على المرافق النووية المخصَّصة للأغراض السلمية، والتهديدات بشنّ هجمات عليها، تعرِّض الأمان النووي للخطر، وتترتب عليها آثار سياسية واقتصادية وبيئية خطيرة، وتثير شواغل جدية بشأن تطبيق القانون الدولي على استخدام القوة في مثل هذه الحالات، مما يمكن أن يسوِّغ اتخاذ إجراءات مناسبة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

4 – وقد أدان أيضا مجلس الأمن بشدة الهجوم على المنشآت النووية. ففي القرار 487 (1981) المؤرخ 19 حزيران/يونيه 1981، عند نظر مجلس الأمن في الهجوم الإسرائيلي على مركز البحوث النووية العراقي، أدان المجلس بشدة هذا الهجوم، ووصفه بأنه انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ودعا النظام إلى الامتناع في المستقبل عن القيام بأي أعمال من هذا القبيل أو التهديد بها. وذكر المجلس أيضا أن الهجوم يشكل تهديدا خطيرا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية برمته، ودعا النظام الإسرائيلي، وهو ليس طرفا في معاهدة عدم الانتشار، إلى التعجيل بوضع جميع منشآته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

5 - ولا بد لي من التأكيد على أن النظام الصهيوني الإسرائيلي، من خلال برنامجه النووي غير السلمي، يشكل التهديد الرئيسي الوحيد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، يجب ممارسة ضغط دولي واسع النطاق على هذا النظام وتهديده النووي. فالنظام المعني ليس طرفا في أي من المعاهدات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يجبره على تفكيك برنامجه المتعلق بالأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية.

6 - وإن التهديدات وأعمال العدوان التي ارتكبها النظام الصهيوني الإسرائيلي على مدى العقود الماضية ضد بعض الدول في المنطقة قد انتهكت عمدا وبشكل متكرر نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2 منه، التي تحظر بشكل قاطع اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وفي هذا السياق، تشكل التهديدات الصادرة عن هذا النظام بمهاجمة المنشآت والبنى التحتية والمواقع النووية السلمية في إيران خطرا جسيما يهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك يتحتم على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للرد على هذه التهديدات. ومن الضرورات المطلقة كذلك أن تتصدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه المسألة دون إبطاء وأن يدين مديرها العام هذه التهديدات بشكل لا لبس فيه، لعله يتسنى بالتالي الحفاظ على مصداقية الوكالة وحيادها.

7 - وبناء على قوة القانون الدولي، ستتخذ جمهورية إيران الإسلامية جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها ومصالحها ومنشآتها والدفاع عنهم ضد أي أعمال إرهابية أو تخريبية. وكما في الماضي، إن جمهورية إيران الإسلامية تحذر بشدة من أي مغامرة من جانب النظام الصهيوني الإسرائيلي وسترد بحزم على أي تهديد أو عمل غير قانوني يرتكبه هذا النظام. وإننا على قناعة راسخة بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - في حال وقوع أي هجوم على المنشآت النووية لجمهورية إيران الإسلامية من جانب النظام الصهيوني - تتحمل المسؤولية القانونية لكونها متواطئة في ذلك. وفي هذا الصدد، في حال استمرار هذه التهديدات، لن يكون أمام جمهورية إيران الإسلامية من سبيل سوى تنفيذ تدابير خاصة لحماية منشآتها وموادها النووية، وستبلغ بعد ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفاصيل المهمة لتلك التدابير.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(توقيع) سيد عباس **عراقجي**
وزير الخارجية